

## مؤشرات التعليم في الوطن العربي

نشر في جريدة أخبار الخليج بتاريخ 2 يناير 2022

بقلم: الدكتور زكريا الخنجي

دعونا نتجاوز كل المؤشرات العالمية التي تصدر، وخاصة مؤشر دافوس الذي تم تكذيبه من أكثر من دولة عربية لأنها وجدت نفسها في ذيل قائمة الدول الأكثر جودة في التعليم مقارنة ببعض الدول الأخرى. ودعونا أيضاً نتجاوز أسماء الدول العربية وترتيبها في هذا المؤشر، ولنفترض - فرضاً - أن تقرير دافوس لمؤشرات التعليم لم يصدر فعلياً لعام 2021 كما أصرت العديد من الدول العربية. والغريب في الموضوع أن الدول العربية دائماً تنفي وتستنكر إن كان الموضوع يتحدث في غير صالحها، وهذا يحدث دائماً ليس في موضوع التعليم فحسب وإنما في كل الموضوعات التنموية التي نثار في الوطن العربي، فبدلاً أن تعود الجهات الرسمية في الدولة إلى تدارس التقرير - أياً كان - والبحث عن الهفوات والثغرات في نظامها التنموي تقوم تلك الدول بالمكابرة وتكذيب التقرير، وطرح نظرية المؤامرة الكونية التي تستهدف نظامها وتشكك في منظومتها التنموية التي - ربما - تُعد الأولى من نوعها في العالم.

ولكننا - في الحقيقة - لمسنا ضعف البنية التعليمية خلال جائحة كورونا التي كشفت لنا الكثير من العيوب، وخاصة عندما أتينا نتحدث عن التعلم

الإلكتروني الذي كان وما زال مغيباً في الوطن العربي، فعندما قمنا بممارسة التدريب الإلكتروني لبرنامج التعليم الإلكتروني لمسؤولي ومعلمي ومعلمات الدول العربية وجدنا أن نسبة كبيرة من هؤلاء لا يعرف ما التعلم الإلكتروني؟ وكيف يمكن وضع مناهجه؟ وكيف يمكن تقييم الطلبة والطالبات؟ بل قد وجدنا أن هناك من الدول العربية من يعاني الأمرين حتى يتمكن من دخول الشبكة العنكبوتية، وإن تمكن من الدخول فإنه من السهولة أن ينقطع بعد هنيهة من الزمن.

ليس ذلك فحسب فقد اشتكى الكثير من أولياء الأمور من هذا النوع من التعليم، ومن تسرب الطلبة وعدم الالتزام، ومن ضعف التقييم والتقويم، ومن الاختبارات، ومن كل أجزاء المنظومة، ولكن على الرغم من ذلك فإن هناك من دول الشرق والغرب سبقونا في تبني هذه المنظومة ونجحوا فيها أيما نجاح، وعندما هبت الجائحة لم تجد تلك الدول نفسها مضطرة لتغيير كل منظومتها التعليمية حتى تجعل الطلبة يستمرون في التعليم، فقد كانت المنصات التعليمية مفتوحة تلقائياً، فلم نسمع عن مشاكل تعليمية أثناء الجائحة في سنغافورة أو ماليزيا أو فنلندا أو غيرها من دول الشرق والغرب، ولكن سمعنا نوعاً من الصخب في بعض الدول العربية، فلماذا؟

وقد لا يكون التعلم الإلكتروني هو المؤشر الوحيد والأوحد في المنظومة، فهناك العديد من المؤشرات التي لا نود التحدث عنها، ولكن دعوني أطرح

هذا السؤال: كم مرة خلال عشر سنوات يتم إعادة دراسة المناهج من أجل التطوير والتحديث؟ ومن يقوم بعمليات التقييم، وبناء على ماذا يتم تحديث المناهج إن تم تحديثها؟ وما الأسس العلمية المستخدمة لبناء مناهج جديدة؟ ومثل هذه الأسئلة المحيرة من يستطيع الإجابة عنها؟

ومثل هذه المؤشرات كثيرة، فنحن لا نحتاج إلى تقرير دافوس أو غير دافوس حتى نرى بأم أعيننا الكثير من التراجع في مستوى التعليم، وربما أكبر دليل على ذلك أن أبناء المسؤولين في الدول العربية يدرسون في مدارس خاصة ولا يقتربون من المدارس الحكومية العامة، لماذا؟ أليس من أجل تعليم أفضل؟

وعلى الرغم من ذلك فإننا نكابرنشجب ونستنكر، إلى متى؟

في عام 1983 صدر تقرير في الولايات المتحدة تحت عنوان (أمة في خطر)، أعدته لجنة مكونة من 18 عضواً يمثلون الحكومة والقطاع الخاص والتربويين من كل أرجاء أمريكا.

وكان الدافع الأساسي لإعداد التقرير – كما تشير الدراسات – هو التحذير الذي أطلقه الكثير من المسؤولين عن التعليم في الولايات المتحدة – آنذاك – من أن النظام التعليمي في أمريكا متخلف في مستواه عن الدول المتقدمة الأخرى، واعتبار أن هذا يمثل خطراً يهدد مستقبل الأمة الأمريكية. وعلى أساس هذا التقرير، تحددت ثلاثة أهداف كبرى لعمل اللجنة التي أعدت التقرير، وهي:

1. القيام بعملية تقييم موضوعية شاملة من جميع الأوجه للنظام التعليمي في أمريكا في جميع مراحله.

2. إجراء مقارنة أمينة بين مستوى ودرجة تقدم التعليم في المدارس والجامعات الأمريكية مع مثيلتها في الدول المتقدمة الأخرى.

3. اقتراح التوصيات الضرورية الكفيلة بالنهوض بالنظام التعليمي في جميع المجالات ومعالجة أوجه التخلف.

وفي نهاية التقرير تم تقديم 38 توصية لمعالجة أوجه القصور والخلل والنهوض بالتعليم.

ويبقى السؤال، لماذا جيشت أمريكا كل مؤسساتها الحكومية والخاصة لكتابة مثل هذا التقرير الذي يكشف بكل وضوح مواقع الضعف والخلل في الجسد الأمريكي؟

تشير التقارير إلى أنه في أوائل الخمسينيات من القرن العشرين تزايد القلق الأمريكي من الاتحاد السوفيتي الذي وصل إلى حد الهستيريا، حيث كانت أمريكا في حرب باردة مع الاتحاد السوفيتي، ولقد بات من المتيقن لدى الأمريكيين أن الاتحاد السوفيتي يحيك المؤامرات، ولقد زادت مخاوف الأمريكيين نتيجة تطور السلاح النووي الروسي ما زاد من الاعتقاد أن التفوق الأمريكي بدأ ينهار.

عندئذ أوصت الجمعية القومية لمعلمي العلوم والجمعية الأمريكية لتقدم العلوم بضرورة تعديل مناهج العلوم لكي تساير التطور المذهل

في المعرفة العلمية، وبالفعل حدثت بعض التغييرات في المناهج إلا أن هذا التغيير كان طفيفاً ولم يكن يخدم الحلم الأمريكي.

في عام 1950 تم إنشاء (المؤسسة القومية للعلوم) والتي أخذت على عاتقها مواجهة مشكلة نقص القوى البشرية في العلم والهندسة وتدريب المعلمين لتطوير طرق تدريسهم، وكذلك إعادة النظر في الكتب المدرسية المطبقة التي لم تكن صالحة للتغييرات العلمية والتكنولوجية.

وفي عام 1957 تعرضت مناهج الفيزياء في أمريكا للنقد اللاذع من أساتذة الجامعات بعد إطلاق القمر السوفيتي (سبوتنك) والذي كان بمثابة مؤشر مهم يدل على تفوق العلوم الروسية، فسارعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى علماءها تجمعهم وتحثهم على النظر في تطوير مناهج العلوم والرياضيات وإعادة صياغتها، ولهذا نشطت الجهود في أمريكا في أواخر الخمسينيات للنهوض بمناهج العلوم وظهر أكثر من 53 مشروعاً منفصلاً لتطوير مناهج العلوم تكلفت حوالي 117 مليون دولار.

وعلى الرغم من هذا التطور المهم في مجال التربية العلمية إلا أن التربويين اكتشفوا في السبعينيات أن مناهج العلوم التي طُورت تناسب فئة معينة من الطلبة وهم العلماء والمهندسون، أما السواد الأعظم من الطلاب لن يكونوا من هذه الفئة، حيث إن المناهج في هذه المرحلة كانت تركز على الجانب الأكاديمي، ولا تأخذ في اعتبارها الجانب الاجتماعي للعلم أو الجوانب الشخصية للمتعلمين.

وخلال هذه الفترة دخلت على الساحة العلمية دولة صغيرة تحطمت  
بنياتها التحتية ولكنها لم تنهار معنوياتها وهي (اليابان)، وأدى ظهور  
هذا المارد التكنولوجي الصغير إلى استشعار الغرب بالخطر، ليس ذلك  
فحسب وإنما اتجهت إلى ضرورة الاستجابة لهذا التحدي العلمي الجديد.  
فاستجابت كل الجهات لهذه النداءات وركزت معظمها على موضوع  
العلم والتكنولوجيا والمجتمع فضلاً عن استخدام الكمبيوتر في المدارس.  
ولكن استمر الأمر يسير بخطى متثاقلة وذلك بسبب أنها لم تكن منظمة  
حيث أنها كانت فردية حتى عام 1983 حيث صدر تقرير (أمة في خطر)،  
والتي ساهمت الحكومة في توجيهه ونشره والاعتناء به.

ومن جانب آخر فإن هناك الكثير من الدراسات عن المنظومة التعليمية  
في سنغافورة وفرنلندا والعديد من دول الشرق والغرب، فهل تمت  
قراءتها من قبل المعنيين بموضوع التعليم في الوطن العربي بهدف  
استشفاف تجارب من كل تلك الدول وإعادة صياغتها حتى تتناسب مع  
منظومتنا التعليمية ؟

كم من الدراسات التي أجريت في الوطن العربي، سواء كانت دراسات  
أكاديمية أو من أجل نيل درجة الماجستير والدكتوراه خاصة فيما يتعلق  
بموضوعات التعليم وأنظمة التعليم والمناهج وطرق التعليم  
والتدريس، فهل وصلت إلى طاولة متخذ القرار، وإن وصلت هل قام

بقراءتها والتفكير فيها من أجل التطوير والاستفادة، بدلاً من السخرية  
منها ووضعها على الرف ؟

متى سنشعر أننا في الوطن العربي خارج المنظومة التعليمية العالمية ؟  
هل نشعر فعلاً نحن - كأمة عربية - بالخطر من جراء تقدم الأمم من حولنا  
وتخلفنا نحن ؟ هل سنصارع أنفسنا - ذات يوم - أننا متخلفون علمياً  
واقتمادياً وأننا تبع لأفكار غيرنا تتقاذفنا كل تلك التيارات من غير حول  
لنا ولا قوة ؟ هل نتكاشف فنتملك قراراتنا بأنفسنا ؟

ربما كانت الجائحة فرصة لنا، فنحن في الوطن العربي كنا وما زلنا  
نستقبل التقارير العالمية التي تتقاذفها المختبرات العالمية علينا، فتارة  
تكشف لنا أن المتحور الفلاني بدأ ينتشر من الشرق، فنهرع إلى الغرب،  
وتارة تكشف لنا مختبراتهم أن المتحور الفلاني قادم لنا من الغرب فنهرع  
إلى الشرق، فلا نملك حولاً ولا قوة، ولا حتى نمتلك المختبرات  
والمؤسسات العلمية التي يمكنها أن تكشف لنا الحقائق، وإنما كل الذي  
نعمله أن (نتحطم) ونتكلم وفي النهاية نخنع.

فهل يمكننا أن نعيد التفكير في منظومتنا التعليمية على الأقل ؟